

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK



وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة - نيويورك

الدورة الحادية والسبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة السفير | المهدي صالح المجربي
القائم بالأعمال لليبيا لدى الأمم المتحدة

في المناقشة العامة للجنة الأولى
للجمعية العامة
حول جميع بنود نزع السلاح والأمن الدوليين
نيويورك في 2016/10/03

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

بداية اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة هذه اللجنة، ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من كفاءة وحنكة سيقودان أعمال اللجنة إلى أفضل النتائج. كما لا يفوتني أن أهني أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفد بلادي، كما أود أن أعبر عن دعمنا لما جاء في بيان كل من ممثل أندونيسيا عن مجموعة حركة عدم الانحياز، وبيان ممثل نيجيريا عن المجموعة الأفريقية، وبيان ممثل تونس عن المجموعة العربية.

السيد الرئيس،،،

تؤكد ليبيا احترامها لجميع تعهداتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهي مستمرة في التعاون بكل مصداقية وشفافية مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وخلق مناخ ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص من أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،،،

تدرك ليبيا حجم الدمار الذي تخلفه أسلحة الدمار الشامل، وتبعاته التدميرية والإشعاعية التي ستستمر لأعوام لاحقة وما تخلفه من ضحايا واصابات مميتة وتشوهات لا تعالج. لذلك اختارت ليبيا عام 2003 أن تعلن عن تخليها عن برنامج أسلحتها الخاص بالدمار الشامل، وإن قرار ليبيا التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل هو قصة نجاح حقيقية للحد من انتشار هذه الأسلحة الفتاكة، وهي مبادرت تستحق أن يثنى عليها، جنبا إلى جنب مع مبادرات مشابهة سبقتها، ويمكن القول أن تخلص ليبيا من تطوير سلاحها النووي له دور كبير في المساهمة في الأمن الدولي في المنطقة وفي العالم أجمع، فلکم أن تتخيلوا الطابع الدموي للصراع في ليبيا على البلاد والمنطقة إذا ما كان السلاح النووي جاهزا للاستخدام. وهذه الفرضية لا تقتصر على الحالة الليبية، فشكل الصراع بين اي طرفين يملك احدهما أو كلاهما

سلاح دمار شامل، سيكون له اثارا مدمرة على كل البشرية، فلن تتردد الاطراف من استخدام هذا السلاح وهو ما يُدل عليه من العقائد العسكرية لبعض الدول، وما نسمعه ونشاهده من قادة بعض الدول من تهديد باستخدام هذا السلاح الفتاك.

السيد الرئيس ،،،

لا يمكن ضمان عدم استخدام او التهديد باستخدام الأسلحة النووية إلا من خلال الوصول الى هدف التخلص النهائي من هذه الأسلحة، وهو الهدف الذي يقف المجتمع الدولي عاجزا عن تحقيقه.

إن وفد بلادي يطالب جميع الدول المالكة لأسلحة نووية بضرورة وضع برنامج للتخلص من ترسانتها النووية، وإيقاف جميع أنواع التطوير لتلك الأسلحة، حتى تكون قدوة للدول الأخرى في الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار النووي. وتدعو ليبيا أيضا للعمل بشكل عاجل لإبرام صك دولي غير مشروط، وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، إعمالاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وانسجاماً مع نص الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام 1996.

كما ترحب ليبيا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (34/70) والمعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013"، وتعرب عن أملها في أن يكون هذا القرار خطوة ملموسة نحو تحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية. وتدعو ليبيا إلى تنفيذ جميع بنود هذا القرار الذي ينص على التبكير ببدأ مفاوضات حول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحياسة وإنتاج وتخزين الاسلحة النووية، وتخليد يوم 26 سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي في موعد اقصاه عام 2018 لاستعراض التقدم.

السيد الرئيس ،،،

تعبر ليبيا عن القلق العميق إزاء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، وعواقبها غير المقبولة بسبب القدرة التدميرية الهائلة ذات الطابع العشوائي لهذه

الأسلحة، وعدم وجود دولة أو هيئة دولية قادرة على مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية الفورية الناجمة عن تفجير سلاح نووي، أو تقديم المساعدة الكافية للضحايا. وتثني على الزخم المطرد الذي يشهده العالم تجاه هذه القضية، وتشيد بـ"التعهد الإنساني" الذي انضمت إليه حتى الآن 127 دولة من بينها ليبيا، وتدعو كل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إليه، لتجديد التزامها بالتنفيذ الكامل لحظر وإزالة الأسلحة النووية في ضوء العواقب الإنسانية والمخاطر المرتبطة بها. وترحب في هذا الصدد باعتماد قرار الجمعية العامة رقم (48/70) والمعنون "التعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها".

كما تثني ليبيا بالفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني باتخاذ خطوات من أجل المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، والذي اجتمع في جنيف هذا العام، طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم (33/70)، وترحب بالإنجاز الكبير الذي حققه الفريق من خلال القرار الذي توصل إليه بعقد مؤتمر خلال عام 2017 للتفاوض حول صك دولي ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، وتعتبر ليبيا أن هذا القرار خطوة كبيرة وهامة في مجال نزع السلاح النووي بعد ما يقارب من عشرين عاماً من الركود في هذا الحقل، وتحث الدول النووية للمشاركة بشكل فعال وبارادة سياسية جادة للتوصل إلى التخلص من كابوس هذه الأسلحة.

السيد الرئيس،،،

تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساساً لنظام منع الانتشار النووي. فهي حجر الزاوية لهذا النظام، ومن هذا المنطلق تجدد ليبيا الالتزام الكامل بتنفيذ المعاهدة بجميع دعوماتها المترابطة الثلاث، وهي: منع الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤكد ليبيا في ذات الوقت على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتطوير البحث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز وفقاً للمادة الأولى والثانية من المعاهدة. وتعترف ليبيا بالدور الخاص الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبنظام ضماناتها الأمنية، وتؤيد تعزيز فعاليته.

وبالرغم من الالتزام التام والسعي لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، فإن خيبة أملنا تجددت، ككل الوفود الأخرى خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2015، بسبب عرقلة بعض الدول توصل المؤتمر الى وثيقة ختامية، لوجود منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الوثيقة، وهو ما يدعوا الى القلق تجاه جدية بعض الدول إزاء إنشاء المنطقة، رغم أن القرار الصادر عن مؤتمر مراجعة عام 1995 الخاص بإنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يُعد أساسا للتمديد اللانهائي للمعاهدة.

إن إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية شرط لا غنى عنه من شروط الاستقرار بالمنطقة. كما أنه يعتبر أساساً لبناء الثقة. عليه فإن ليبيا تطالب بضرورة التخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وإخضاع المنشآت النووية للرقابة والتفتيش الدوليين وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974، وقرار مجلس الأمن رقم (487) لعام 1981، وفتوى محكمة العدل الدولية عام 1996، والتي حثت من خلالها جميع الأطراف على النظر في اتخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ودعتها إلى الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع جميع الأنشطة النووية لاتفاق ضمانات الوكالة، كما طالبت دول المنطقة بوجوب الالتزام بمتابعة إجراء مفاوضات بحسن نية، واختتامها على نحو يُفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة.

إننا مطالبون الآن أكثر من أي وقت مضى، وبشكل لا لبس فيه بضرورة الالتزام بما جاء في معاهدة عدم الانتشار النووي، والتأكيد على تقوية وتحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات وذلك من خلال عالمية الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وعالمية نظام الضمانات وتطبيقه على الجميع بدون تمييز.

السيد الرئيس ،،،

إن آثار الاسلحة الكيميائية والبيولوجية لا يمكن أن تقتصر على المكان والزمان وإن عواقبها وخيمة ولا رجعة فيها للبشرية والطبيعة، وفي الاطار السعي لتخليص البشرية من مخاطر هذه الاسلحة الفتاكة، فإن ليبيا تساهم بكل فعاليتها لتحقيق هذا الهدف، فليبيا عضو فعال في الاتفاقيات ذات الصلة، وتقوم بما عليها

لوفاء بالجزء الخاص بالتزاماتها، حيث انضمت ليبيا لاتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية منذ يناير 2004، وهي عضو في اتفاقية الاسلحة البيولوجية منذ يناير 1982. وتأكيدا لما ذكر من دور في الاطار المتعدد الاطراف وانطلاقا من ايمان ليبيا الراسخ بالدور الفاعل للتعاون الدولي في إطار اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية، فان ليبيا نجحت في التخلص من الفئة الأولى والثالثة من المخزون بفضل خطط أعدتها الجهات الوطنية ذات العلاقة بالتعاون مع مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وللتخلص من باقي مخزون الفئة الثانية، قرر المجلس الرئاسي بحكومة الوفاق الوطني تكليف الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ إتفاقية الأسلحة الكيميائية لإتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص من باقي مخزون الفئة الثانية، وهو ما تمّ نقله فعلاً بالتعاون مع الدانمارك وألمانيا، وتسهيل الأمر من قبل الدول الأعضاء بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبذلك تكون ليبيا في طريقها إلى الإيفاء بكامل إلتزاماتها تجاه إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ولا يفوتني هنا التعبير عن ترحيب بلادي بقرار مجلس الأمن رقم 2922 الذي أذن بنقل المخزون إلى خارج الأراضي الليبية للتخلص منه.

كما تقوم نقطة الإتصال الوطنية في ليبيا للأخلاقيات البيولوجية والأمان الحيوي، بالتعاون مع وحدة تنفيذ إتفاقية حظر إنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية لتعزيز إدارة المخاطر البيولوجية على الصعيد الوطني.

السيد الرئيس ،،،

إن الإطار المتعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يوفر الأسلوب الوحيد والمستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وقد باتت الحاجة ملحة لتفعيل الآليات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بنزع السلاح، وفي مقدمتها مؤتمر نزع السلاح، الذي يشهد للأسف الشديد جموداً نتيجة غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف. وتؤكد ليبيا على الدعوة إلى إتخاذ خطوات عاجلة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بدوره التفاوضي المناط به في مجال نزع السلاح النووي، من خلال البت في مشروع معاهدة الأسلحة النووية، واستئناف التفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية، والتخلص من مخزوناتهما، وإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية يمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، انسجاما مع الفتوى الصادرة عن محكمة

العدل الدولية عام 1996. كما نوكد على الدور الهام الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها الجهاز التداولي الوحيد المتخصص في تقديم توصيات بخصوص مواضيع نزع السلاح، ونعرب عن القلق ازاء حالة الجمود الذي تعانيه الهيئة منذ أكثر من عقد من الزمن.

السيد الرئيس ،،،

ندعو ختاماً الى تعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف، وتحلي كافة الدول بالإرادة السياسية الجادة، حيث يشكل كلا العنصرين أساساً للمضي قدماً وبفعالية لتحقيق أهداف نزع السلاح المتمثلة في إرساء دعائم الامن والاستقرار في مختلف ربوع العالم بما يحقق التنمية والازدهار المنشودين والرفاهية لجميع الشعوب.

شكراً السيد الرئيس